السمَاعُ النحويُّ بَين أصُول النَّحو واللّسَانيَّات
" أبُو إسْحَاق الشَّاطبي والوَصْفيُّون العَرَب أنْمُوذَجًا "

Syntactic induction between "oussoul annahw" and Linguistics
"Abu Ishaq Al-Shatby and Arab descriptors An example"

أشرف سليم ، باحث في سلك الدكتوراه في أصول النحو ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،
جامعة ابن طفيل ، القنيطرة ، المغرب
achrafsalim1984@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/02/12	2020/06/02	2020/12/01

مُلَخَّصُ البَحث

يخوض هذا البحث في قضية شائكة جدا، وما زالت مثار جدال ونقاش طويلين؛ إنها حتمية وجدلية الدليل النقلي في أصول النحو، خاصة إذا قوبل وعِلمَ اللغة الحديث ؛ ومعلوم أن هذا العلم حقق، وما زال، كثيرا من المستجدات والمخرجات في إطار وصفه لجميع اللغات الطبيعية، وسيكون من قبيل المماحكة لو كان هذا البحث يعرض قضية التفاضل بين مستخلصات التراث العربي في اللغويات ومقابلته بمستجدات علم اللغة الحديث، لكن لب هدف البحث ورسالته الأساسية طرح طرائق تفكير المدرستين؛ إذ اختار الباحث أنموذجا مستنيرا ومنفتحا، يمثل الطرح التراثي اللغوي التليد، متجسدا في العالم الكبير أبي إسحاق الشاطبي، وفي الجهة المقابلة، اختار الباحث الوصفيين العرب الذين تصدوا إلى وصف اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، ويقصد هنا بالذات اللسانيات البِنويَّةُ التي تتبع مؤسسها ورائدها الأول فردناند دوسوسير.

والغرض من هذا الطرح عرض كيفية فهم الأقدمين من خلال الشاطبي لجمع اللغة من مظانها في مقابل فهم المحدثين لذلك.

الكلمات المفتاحية : السّماع، القياس، الاستدلال، الاستقراء، التقعيد.

Abstract

The main focus of this study is the clear relationship between two sciences (ossoul annahwe and Modern linguistics) especially the view of (abou ishak ashatibi) to these sciences in his book (almakassid ashafia fi charhi kolassa alkafia)

It is the intention of the researcher to attempt in this study to contribute to the linguistic literature by reviving the islamic heritage specially the western islamic heritage . for it is by no means lesser than the eastern heritage. I wish that readers benefit greatly from this study and to be able to say their scientific opinions about it freely.

Key word : ossoul annahw . Modern linguistics . abou ishak ashatibi. Dalil annakli.

المقدمة :

تتغيا هذه دراسة الإجابة عن سؤال مركزي وأساسي يتمثل في: كيف جمع العرب قديما هذه اللغة؟ ليس من أجل مَعْجَمتِها، ولكن من أجل وضع قواعد وقوانين تنظمها؛ فالأول: وظيفة اللغويين، وهذا بعيد كل البعد عن موضوعنا، أما الثاني: فهو وظيفة النحوي، وهو لب موضوعنا وصلبه ورسالته.

قُسِّمَ البَحثُ إلى مقدمة، وتمهيد حدد الأساس الذي جَاء منه الجمع والتقعيد النقلي وهو السماع، وتلا ذلك بذكر آليته والمتمثلة في : الاستقراء والتتبع، وانتهى بفهم الشاطبي لذلك وعرض رؤيته التي تعبر عن رؤية القدماء ومنهجيتهم وحاول البحث عرض صنيع الوصفيين العرب في هذه القضية، وكان للباحث رأيه وتحليله ونظره إزاء القضايا المعروضة.

إشْكَالاتُ البَحْثُ :

وضَع البَحثُ فَرضِيَّاتٍ فِي صُورَةِ أسْئلَةٍ يُفتَرضُ بعدَ الإجَابَةِ عنْها أنْ يصِلَ إلَى نتَيجَتِه، وهَذِه الأسْئلَة هِي:

1. هلِ اسْتعَانَ الشَّاطبيُّ بقواعدِ علْمِ المَنطقِ فِي دِراسَة النَّحوِ؟
2. هل أثَّر علمُ أصُول الفِقه ونَظريَّةُ المَقاصِد الشَّرعيَّة فِي تَفكير الشَّاطبيّ النَّحويّ فِي بُحوثِهِ، ونَظريَّاتِه؟
3. هلْ وظَّفَ الشَّاطبيُّ أدلَّةَ الفِقه الإجْماليَّةَ فِي خِدمَة عِلمِ النَّحو؟
4. كيْفَ نظَر علْمِ اللُّغة الحَديثِ إلى طَرائقِ جَمْع اللُّغةِ مِنْ مظَانِّها؟

غايَة البَحْثِ :

غاية هذَه الدّرَاسةِ الكَشْفُ عنْ مدَى تَوظِيفِ الشَّاطبيّ للأصُولِ العَامَّةِ للنَّحوِ العَربيّ فِي نمَاذِجِه وقضَايَاه التي اسْتشكَلها فِي تَاريخِه النَّحويّ وَفَلسْفتِه النَّحويَّة هذَا منْ جهة، ومنْ جهة أخْرَى تَهدِف إلَى كيفية فهمه لطرائق جمع اللغة ورؤية ذلك في ضوء مخرجات علم اللغة الحديث.

الدراسات السابقة :

كثيرة هي الدراسات التي قاربت قضية فهم اللغة العربية من لدن القدماء والمحدثين، وهذا موضوع قديم يعود إلى أكثر من ستين سنة، ولعل الكتابين اللذين خلقا رجَّة – حسب رأيي - ؛ كتاب : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للعلامة اللغوي تمام حسان رحمه الله، بالإضافة إلى كتابه الآخر : اللغة العربية بين المعيارية والوصفية.

هناك دراسات أخرى كانت لها أهميتها – حسب رأيي - ، مثل : اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية ودلالية لعبد القادر الفاسي الفهري، وكتاب اللغة بين القديم والحديث لعباس حسن ... وثمة كتب كثيرة في هذا الباب.

لكن مثلت جهود تمام حسان فتحًا مبينا لكثير من الدارسين في اللغة، وحاول هؤلاء الباحثون دراستها وَفق مقاربات جديدة يتيحها علم اللغة الحديث، لا سيما أن هذا العلمَ يدرس اللغة دراسة علمية في ذاتها ومن أجل ذاتها.

في هذه الدراسة حاولت تَعَقّب جهود السابقين في هذا المجال لكن من خلال تقديم اسْتجلاَب بعض الآراء المبثوثة من كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لصاحبه أبي إسحاق الشاطبي الذي حقق سنة 2007، وفيه كثير من الفوائد، صحيح أن صاحب هذا السِّفر لم يخرج كثيرا عن اجتهادات السابقين، لكن السمة المميزة لهذا الأصولي البارع أنه كان يتبع الدليل أينما كان؛ مما جعل دارس هذا الكتاب يجد صعوبة بالغة في تحديد مذهبه النحوي فيه؛ فقد وافق مدرسة الكوفة في الكثير من المسائل، كما وافق مدرسة البصرة كذلك .

من خلال تصفح فهرس المكتبات، والبحث والمطالعة، لم أجد – حسب علمي – دارسًا قد تناول هذا الموضوع بهذا التصور، صحيح دُرس كتاب المقاصد الشافية منذ تحقيقه إلى اليوم، دُرست فيه كثير من القضايا اللغوية في مختلف دول العالم.

لن أقول: إن هذه الدراسة هي فريدة في بابها، لكن حسبها أنها حاولت التقاط بعض اللَّطائف اللّغوية من كِتاب المَقاصد الشَّافية ومحاورة نتائج الوصفيين العرب.

تَمْهِيدٌ :

اِصْطَلَحَ عُلمَاء اللُّغَة العَربيَّة علَى أنَّ السَّماعَ هُو: خِلاَفُ القِيَّاسِ، أيْ إنَّه مَا يُؤثَر سَماعًا عنِ العَربِ فيُستَعمل ولا يُقاسُ [1] والمَقْصُودُ به في عِلْمِ أصُولِ النحوِ: "الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ بالنقل الصحيح، الخارجُ عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرةِ [2] ، يدخل فِيه كلامُ اللهِ تَعَالَى، وكلامُ نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، وكلامُ العرب- قبل بعثتِه، وفي زمانه، وبعدَه، إلى أن تَشَابهَتِ الألسِنةُ بتَناسُل المولَّدين- نظمًا ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ. فهذه ثلاثةُ أضْربٍ لا بُدّ في كلٍّ مِنهَا من الثبوتِ. [3]

مُرتَكزاتُ السّماع التي اسْتَند إلَيها النّحاةُ في تَأَمُّلاتِهم المَبدَئيَّة للنحو العَربيّ، وغَرفُوا منها قواعدَهم الكليّةَ، وصَيَّروهَا حجّةً وشاهدًا لمَا يَنتَهُون إليه من أحكامٍ عامّة؛ هي: القرآن الكريمُ، والحديثُ الشّريفُ وكلامُ العرب، فالقرآنُ الكريمُ دَلِيلٌ مُعتبَرٌ بالإجْمَاعِ، يُحتجّ بِه في تَأسِيسِ قواعدِ اللّغة والنّحو. بِالإضَافَة إلَى قراءَاتِه المُتَّفقَة مع العَربيّة الجَامِعة لعَربيَّة العَربِ ولَو بوجهٍ من الوجُوه، وإنْ خَالفَتْها، فهي حجّةٌ خاضعةٌ لمعايير الاحْتجَاجِ في أصُول النحو العربيّ؛ التي تَعني أنّها لا تُردّ أبدًا وإنّما يُحتَجّ بها في مثل تراكِيبِها، ولا يُقاس عليها قيّاسًا مطّردًا.

والحديثُ النبويُّ الشريفُ كَونُه أسَاسًا مِن أسُسِ إثْبَاتِ اللّغَة و قَواعِد النحو العَربيّ في أصولِ النّحو؛ يُرَادُ به: حَدِيثُ رسولِ الله (صلى الله عليه وسلم) دونَ غَيْرِه، فتظهر بِذَلك أفْعالُه وتقريراتُه؛ لأنّهما رَوايَة غيرِه عنه.

ويدخل فيه -أيضًا- مَا دلَف عنِ الصّحابةِ والتّابعين من أقوالٍ وأفعالٍ.

و اصْطَلَحَ اللّغَويُّون والنحاةُ على أنّ الحديثَ لاَ يَتبوَّأهُ شَيءٌ –غيرَ القرآن- فِي رُكْنِ الاسْتِدلاَلِ إذا اسْتَقرَّ أنّه كَلامُ النَّبيّ (صلّى الله عليه وسلم) [4]، وأنّه أصلٌ من الأصولِ الآكِدَة فِي تَوطِينِ القَواعدِ النحوية، وأنّه يُعْوَزُ -كغيره من الأصولِ- إلى قيودٍ وضوابطَ بواسطتها يُجرى الحُكم من حيثُ صحّةُ الاحْتِجاجِ أو عدمُه.

وأمّا كلامُ العَربِ فَيُرَادُ بِه مَا رُوِيَ عن فصحاءِ العربِ الذين يُآبُ إِلَيهِم، و وُثِّق بِالمُدوَّنَاتِ اللّغَويَّة، أو دواوينِ الشّعْرِ. وهو ضَربَان : شِعرٌ، ونَثر.

أمّا الشّعرُ: "فهو ذلك الكلامُ الموزون، المُقفّى، على سبيلِ القصدِ، الدّال على معنىً"[5]، ويَقومُ علَى أرْبَعةِ أشياءَ: وهِي اللّفظُ، والمَعنَى، والوَزنُ، والقَافيَّةُ.[6]

وقدِ تَوكَّأَ عليه النحاةُ كثيرًا في بناء قواعدِ النحو العامّة، إسْوةً بِسيبويه؛ فَقدْ وَصَل عددُ الشواهِد الشعريةِ فِيه إِلَى أكثرَ من الأَلْف شاهدٍ، وكلُّها صحيحةٌ يُآبُ إِلَيْهَا، على الرغم من وجود عددٍ قليلٍ منها جُهل قائلُه؛ "لأنّ الشاهد المجهولَ قائلُه إنْ صَدر من ثقة -يُعتمد عليه- قُبل، وإلاّ فلا".[7]

المُرْتَكزَاتُ الضَّابِطَة لِلْأَدِلَّةِ النقليَّة عِنْدَ الشَاطِبِيّ :

يُمكن حَصْرُ أهمّ المُرتَكزَات الضابطةِ للأدلة النقليّة عندَ الشاطبيّ ممّا بث في كتابِه المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، ووظَّفَها فِي تَأصِيلاَتِه مَا يَلِي:

الاستدلال بالسماع :

نبَّه الشاطِبيُّ على حُجيَّة السماع كَونُه دَلِيلاً من أدلّة الاحتجاج النحويّ، وأنّه هو السابِقُ على بقيّة أدلّة الاحتجاجِ الأخرى، وقد تبَدَّى هذَا الموقفُ في مواطِنَ كَثِيرَةٍ، من ذلك مسألةُ حذفِ الخبرِ بعد لولا، حيث ذكرَ أنَّ فيها قولَيْن:

الأوّلُ: وجوبُ حذفِ الخبرِ بَعدَ لولاَ مُطْلقًا بِلا تَفصِيلٍ، ولو جاءَ منَ السماعِ ما يُوهم خلافَه يُؤوَّل، أو يُحكم عليه بالشذوذ.[8]

و الثاني: الخبرُ بعدَ لولاَ يَأتِي علَى ثَلاثةِ أَنوَاعٍ:

الأوّل: (واجبُ الحذف) إذا كانَ الخبرُ كوْنًا مطْلقًا كما في الْحَديث "لولاَ قومُك حديثُ عهدِهِم بكفْرٍ".[9]

الثّاني: (جائزُ الحَذف) إذا كانَ الخبُر كوْنًا مقيّدًا دلّ عليه دليلٌ، مثلُ قولِ أبِي عطاءٍ السنديّ:

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرُ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌ بِالْمَقَالِيدِ[10]

وقولُ ابنِ فَلاح: فَلولاَ سِلاَحِيَ عندَ ذَاك وغِلْمتِي، وقولُ علقمةَ :

فوالله لِولا فارسُ الجَوْنِ منْهم[11]

وقول العرب: لولا زيدٌ ثَمَّ[12]

وقد وجّه الشاطبيُّ تَقعيداتِه الأصوليةَ على القولِ الأوّل مستخدمًا هذه القاعدةَ بأنَّ الواجبَ الاعتدادُ بما ورد السّماعُ به.[13]

كما قعّد بهذه القاعدةِ أيضًا بالأخْفشِ والمازنيّ أثنَاء ردّه عَلَيْهما في جواز تقديمِ المبتدأ وتأخيرِ الخبر إذا كان الخبرُ ممّا له الصّدارةُ، بعدم ورود السّماع بذلك، قال: "وأمّا قولُ الكتابِ (ضَربَ مَنْ منّا) فَفردٌ لايُقاسُ عَليه".[14]

ومن ذلك أيضًا تأييدُه رأيَ الكُوفِيّنَ في إجازتهم إضافةَ الشّيء إلى نفسِه إذا اختلفَ اللّفظان. واختار البصريون أنّه غير ذلك؛ وقد أيّد الشاطبيُّ مذهبَ الكوفيين؛ لأنّه قد جاءَ في كتابِ الله وكلامِ العرب كثيرًا، كما في قول الله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليقين] [الواقعة: 95] واليقينُ في الدَّلالَةِ وَصْفٌ للحق؛ لأنّ الأصلَ فيه الحقُّ اليقينُ، والوَصْفُ في الدلالَة هو المَوصُوفُ، فأضافَ المَوصُوفَ إلَى الوَصْفِ وهمَا بمعنى واحدٍ، وقولُه تعالى: (وَلَدَارُالْآخِرَة خَيْرٌ] [يوسف: 109]والآخرة في الدلالَة وَصْفُ الدار، والأصلُ فيه :وللدار الآخرة خيرٌ، كما قالَ تعالى في موضعٍ آخرَ: (وَلَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ] [الأنعام: 32] فأضافَ لَفظَة (دار) إلَى لَفْظَة (الآخرة)، ولَهمَا الدلالَة نَفسُها، وقالَ تعالى: (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ] [قّ: 9]، والحَبُّ في الدَّلالَة هو الحَصِيد، وقد أضافَه إليه، وقالَ تعالى: (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيّ] [القصص: 44]والجانبُ في الدلالَة هو الغربيُّ، ثم قالَ الراعيّ:

وقَرَّبَ جانب الغربي يَأْدُو مَدَبَّ السَّيلِ، واجتنب الشِّعَارَا[15]

ومن ذلك قولُهم "صَلَاةُ الأولى، ومَسْجدُ الجامع، وبَقْلَةُ الحمقاء" والأولى في الدلالة هي الصلاة، والجامعُ هو المسجدُ، والبقلةُ هي الحَمقاءُ، وقد أضَافوهَا إلَيْهَا، فدلَّ علَى مَا أومَأنَا إليه سَلفًا.

في حين امتنع البصريون عنْ هَذا القولِ مستندين إلى أدلّةٍ منطقيّة مثلَ قولِهم: إنّه لا يَجوز؛ لأنّ الإضافةَ إنّما يُتغيَّا مِنهَا التعريفُ والتخصيصُ، والشيء لاَ يَتحدَّدُ تَعريفُه بِنَفْسِه، لأنّه لَوِ اخْتَزنَ بينَ ثنَاياه تَعْريفًا لكَانَ مُسْتَغِيضًا عنِ الإضَافةِ، وإنْ لمْ يَختَزنْ تَعْرِيفًا كانَ بإضافتِه إلى اسْمه أبعدَ من التعريف؛ إذْ مُحَالٌ أن يُصبح شيئًا آخرَ بإضافةِ الشيء إلى نفسِه؛ فتَأكَّدَ أنّه لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقًا - لكنّ هذه المَنطقةَ عدَّها الشاطبيُّ فلْسَفةً في مُواجَهةِ النّص، والعبرةُ أنّه لا قياسَ مع النّص، وقد بدا للباحث هذا التّقعيدُ بواسطة عدّة أمورٍ:

الأوّل: اِعتدادُ الشاطبيّ بالسّماع مهما كان حجمُه، وتقديمُه على القيّاس، لاسِيما إنْ كان السّماع كثيرًا.

وثانيا: قول الشاطبيّ هو في عَرْضِ المَسْألَة:" قَاعدةُ البَصريّين أنّه لا يَجُوز إضَافةُ الشّيء إلى نفسِه، وقد أجازَ الكُوفيون ذلك مستدلّين عليه بالسّماع الشّائع في كتابِ الله، وكلامِ العرب." فالعبارةُ يشوبُها مَغْمزٌ للبصريين.

وثالثا: قولُه : نهايةُ أدلّة الكوفيين التي ذَكرها -وعدّد منها ما سبق -: " هذا كلُّه من إضافةِ الشيء إلى نفسِه، وما لم يذكر منه أكثر مما ذكر".[16]

أ- تَعريفُ الاسْتقَراء :

الاستقراءُ: "مأخوذٌ من قولِهم : قرأتُ الشّيء قرآنًا، أي : جمعتُه وضمَمت بعضَه إلى بعضٍ " [17] "ولمّا كان المجتهدُ طالبًا للأفرَاد جامعًا لها ينظرُ هل هي متوافقةٌ أم لا؟ عُبّر عن ذلك بالاستقراءِ ". [18]

الاستقراءُ عند الشاطبيّ :

ومَوقفُ الشَاطِبيّ من الاسْتقراءِ ليس كغيرِه من العُلماء، فأهمُّ ما يميّز كتابَه "الموافقات" هو النّهجُ الذي سلكَه في تَقعيد علْم مقاصدِ الشريعَة ومعالجةُ كثيرٍ من القضايَا الأصوليّةِ والفقهيّةِ والمنطقيّة مستدلاً في كلّ موضِعٍ بدَليل الاسْتقراءِ حتّى إنّها تكرّرَت في كلامِه أكثرَ من (800) مرّة، وهذا النهجُ عُرف "بالمَنهج الاستقرائيّ" عند المناطقَة، وآكِدُ أُطْرُوحَةٍ نَادَى بِهَا أبُو إسْحَاقٍ الشّاطبيُّ هي : الاسْتقراءَ إنْ أكان ناقصًا أم تامًّا يَدلُّ علَى العلمِ القَطْعيّ، مُعَارضًا بِذَلكَ مَا انْتَهتْ إلَيهِ لَفْظَة المَناطِقةِ منْ كَونِ الاسْتقرَاءِ النّاقصَ لا يَشِي إلا الظنَّ.

والجديدُ الذِي جَاءَ بِه الشاطِبيُّ أنّه هو وسَّع بشكلٍ كبيرٍ جدًّا مجالَ اسْتخدَامِ الاستقراءِ في الشرعيات؛ حَيثُ صَار يَسْتَدلُّ علَى مَواضِيعَ شرعيّةٍ كَثِيرَة ووَفِيرَة بدليلِ الاستقراءِ، حتّى إنّه لَيظْهَر لمُتَفَحّصِ ومُتَصَفّح الموافقاتِ أنّه كِتابٌ منهجيٌّ، وليْسَ مُدوَّنةً فِي أسَارِيرِ الشّريعة وأصولِ الفقه، وبالطّبع كلُّ هذا انسحبَ على منهجِه في النّحو في شرْحه على الألفيّة.

أنواعُ الاستقراءِ عند الشاطبيّ :

بيّن الشاطبيُّ أنَّ الاستقراءَ في النّحو إمّا أن يكون لكلامِ العربِ، أو يكونَ بالاطّلاع على كلامِ النّحاة، وبكليْهما استدلّ، فيرُدّ على ابْن مالكٍ في دعواهُ الإجماعَ على منْع الفَصل بغيْر الظّرف والمجرورِ بين فعْل التّعجب ومعمولِه، بـ"أنّه بالاستقراءِ تبيّن أن هناك من أجازَ الفصْلَ بغيرِهما، وهو الجرميُّ في كتاب (الفرخ)، حيث أجازَ الفصلَ أيضا بالحال، فتقول: ما أحسنَ مقْبلاً زيدٌ، وأجاز ابنُ كيسان الفصلَ بلولّا، فتقول: ما أحسن لولا بخلُه".[19] فهذا نصٌّ واضحٌ في اعتبارِه دلالَة استقراءِ آراءِ النحاة حجّةً بمفردِها في اعتراضِه على مخالفِيه، وهذا ليس داخلاً في صميمِ كلامِ العرب، لكنّه مهمٌّ لصيانة آراءِ العلماءِ عن الفقْد، والنّسيان، ومن ثمَّ منِ احتج بهم يُعذر، ولا يُلام.

مراتبُ السّماع و حدودُه عند الشاطبي :

استخدَم الشاطبيُّ هذا الأصلَ وهو مراتبُ السّماع، وقيمةُ كلّ مرتبةٍ منها في اعْتراضه على مُخالفيه في الرأي، فأوضحَ أنّ السماعَ؛ ليس كلُّ ما تكلّمت به العربُ على درجةٍ واحدةٍ من الكَثرة، ويُقاس عليه، بل إنّ علماءَ النحوِ المتقدّمين لما استقرَؤوا كلامَ العَرب ليُقِيمُوا منه قوانينَ يُحتذى بها وَجدُوه على قسميْن:

الأوّل: قِسمٌ سَهُل عليهم وجْه القِياس فيه، ولمْ يُعارضْه معارضٌ؛ لشُيوعه في الاسْتعمال، وكَثرةِ النّظائر

فيه، فأعمَلوا فيه بإطْلاق، علمًا بأنّ العربَ كانت تَفعل ذلك في قياسِه.

والآخَرُ: قِسمٌ لَمْ يتَبدَّ القِياس فِيه، أو نَاوَءَه مُناوِئٌ لقلّته وكثرَة من عارَضَه، فهُنا قَالوا عنه: "شاذٌّ، أو موقوفٌ على السّماع، أو غيرِ ذلك."

وأكّد أنّ الأصلَ أنْ نَقفُوَ العربَ فيما تكلّموا به، ولا نَقيس غيرَه عليه، "لا لأنّه غيرُ فصيحٍ، بل لأنّا نعلمُ أنّها لم تَقصد في ذلك القليلِ أن يُقاس عليه، أو يَغلُب على الظّن ذلك، وتَرى المعارضَ له أقوَى وأشهرَ".[20]

ثمّ تعرّضَ في سيّاق كلامِه إلى شُروط السّماع عند النّحاة[21] التي استَنبطها العُلماء من صَنيع المتقدّمين وهي:

- أن تكونَ المادّة اللّغوية مسموعةً في بيْئة لغويّة معيّنة (الحدودُ المكانيّةُ) والقبائلُ الدّاخلة في هذه الحدودِ المكانيّة؛ هي التي يُؤخذ بكلامِها في مَجال الدراسات اللّغوية والنحويّة؛ وهي ستٌّ[22]، وقدِ اقْتصر عليْها؛ لكونِها تَقطُن في بيْئة لُغويّة تَتّسم بالسلامة اللّغويّة، و تبتعد عنِ المُؤثّرَات الخَارِجيّة؛ نتيجةً لموقِعها الجُغرافيّ البعيدِ عنِ الأطْرافِ المجاورَةِ للأمَم الأخْرى.[23]

و عِلّة هذَا الحِرْص هو الحَذَر مِنْ تَغلْغل غَير الفَصِيح إلى العربيّة، مَا لمْ يَصْطبِغْ بِسَجيَّة الفُصْحَى انْطِلاَقًا منْ أسَالِيبِ تَعريبِها؛ لأنّ مثلَ هَذا التغَلغُل غيرِ المَقصودِ يُنَغّصُ علَى الدارِسِين اسْتِشْفافَهُم فَرادَة اللّغَة ومَاهِيَّتَهَا، فَقد يُسْتَنتجُ مِنه غَلطًا أنّ منْ سِمَاتِها خَصَائِصَ لا تُلزمها، أو تَراكِيبَ لم تَأتِ علَى بِنيَاتِها؛ لأنّه لَم تَتفتَّقْ مِنهَا، وإنّمَا تَفتَّقتْ مِن خِلاَل التنَاصِ اللّغويّ بِفِعْل القُرب والجِوار.[24]

والباحثُ يتّفق مع هذا المبدأ العامّ في تحديدِ أمَاكنَ معيّنةٍ للسماع، غيرَ أنّ تحديدَ القبائلِ بعيْنها للبَاحث عليه تعليقٌ؛ لأنّه ثبتَ أنّ سيبويه اسْتشهدَ في كتَابه بشعراءٍ من القبائلِ التي منَع الفارابيُّ الاستشهادَ بها. فَقدِ اسْتشهدَ بشعرِ ستّةٍ من شُعراء قُضاعةَ[25]، وجماعةٍ من ثقيف[26]، وبكرٍ، وتغلب [27]، وإيادٍ [28]؛ ولهذا فلا بدّ من تَفسير كلامِ الفارابيّ على أنّه كان يَقصد الأغلبَ في الجُملة، لا أنّه يَمنع الأمرَ تمامًا، وربّما كان يقصد عدمَ أخذِ غيرِ الشّعر؛ لأنّهم كانوا يجوّدونه ويحسّنونه؛ حتّى يعرضُوه في الأسْواق، ولعلّ الثانيَ يكون قريبًا؛ لأنه نصّ نصًّا قاطعا على أنهم لم يأخذوا من هذه القبائل، والله أعلم.[29]

وقد سَار الشاطبيُّ على هذا النّحو فذكرَ أنّه لا يُؤخذ ممن "بعُد عن جمهَرتهم – يعني العربَ-، وبَاين بحبوحَة أوطانِهم، وقاربَ مساكنَ العجمِ، أو ما أشْبهَ ذلك ممّن يخالفُ العربَ في بعضِ كلامِها، وأنحاءِ عِباراتِها، فيقولون عليها لغةٌ ضعيفةٌ، أو ما أشبَه ذلك من العباراتِ الدّالة على مرتبَة تلك اللّغة في اللغات، وما من ذلك الفَصيح قياس، وما خَرج عنه فليسَ بقيَّاس".[30]

- أن تكون المادّةُ اللغويةُ مسموعةً في مدّة زمنية معينة (الحدود الزمانية) [31]

أمّا الزّمانُ الذي حدّده العلماءُ لصلاحيةِ أخْذ اللّغة من أفْواه العربِ، فهو يستمرُّ إلى مُنتصف القَرن الثّاني الهجريّ في الحَواضر؛ حيث ينتهي الاحتجاجُ فيه بإبراهيمَ بنِ هرمةٍ. وأمّا البوادي فقدِ اسْتمرَّ الأخذُ عنها إلى منتصفِ القرن الرابع الهجريّ؛ وذلك عندمَا ظَهرت بوادرُ الضّعف والوهنِ في لغتِها، كما بيَّن ذلك ابنُ جنيّ، مع

إشارته إلى ضرورةِ تركِ الأخذِ عنها.[32]

وإلى هذا الشرط أشارَ السيوطيُّ عند تعريفِه للسماع؛ حيث قالَ: " وأعني به ما ثَبت في كلامِ من يُوثق بفصاحَته؛ فشَمِل كلامَ الله وهو (القرآن)، وكلامَ نبيّه (صلّى الله علَيه وسلَّم)، وكلامَ العَرب قَبل بِعثتِه، وفي زمانِه، وبعدَه، إلى أن فَسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدين... ".[33]

الأدِلّة النّقليَّة التي قدَّمها الشَّاطبيُّ في ضَوء علمِ اللُّغة الحَديث:

وأختِمُ هذه الدراسةَ بموقفِ علمِ اللّغة الحديثِ من القضَايا المَطروحة فيما عرضناه والمخصَّصة تجاه أدلَّة النَّقلِ النحويّة.

إنَّ القضايا المَطروحةَ في هذه المسألةِ وافقَ فيها الشاطبيُّ جماهيرَ المتقدّمين من النّحاة لا سيما ما يَتعلق بأصُول النحو العامّة.

السّماع عند النّحاة في نظرِ الوَصْفيين العَرب:

اضْطَّلع علماءُ اللّغة الوَصفيّون في أوروبا وأمريكا في مُحاولة وَصف اللُّغة في إحدى مَراحلها؛ وذلك بناءً على أن اللّغةَ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ، شأنُها شأنُ جميعِ الظَّواهر الاجْتماعية الأُخرى؛ فهي تُلاحظ، وتُستقرَأ، ويُقرّرُ واقعُها دُونَ تَدخُّل فِيه.[34]

وهَذه النظريَّة التي تَبَنَّاها "دُو سُوسِير"، والوَصفيّون جاءَتْ نَتيجةَ تأثرُه بنَظريَّة دوركَايم (Emile Durkheim) الاجْتماعية التي تَقوم على أسَاس: " أنَّ من وَاجب علْم الاجْتماع أن يدرسَ، ويَصف مجموعةً من الظّواهر التي تَتميَّز في نَوعها عن ظَواهر العالَم الفيزيائيّ الماديّ (physical word) وعن الظَّواهر التي يعالِجها علمُ النَّفس، مع أنَّها حقيقةٌ -أيضًا- شأنُها شأنُ الظَّواهر الماديَّةِ والنفسيَّة الأخرَى ".[35]

وقد كان في تأثُّر "دي سوسير" ((De Saussure بهَذه النظرية دورٌ فعّالٌ في تَوجِيه الدِّراسَات اللّغويّة - وعندَ منْ جاءُوا بعدَه- وتحديدِ منهجِها، وغرضِها.[36]

فلكيْ تكونَ المادّة اللّغويّةُ المَسموعَةُ (الكلامُ، وما يُلحق به) صالحةً في دراسة اللّغة -حسبَ هذا المنهج[37]، وهذا الغرض[38]- لا بدّ أن تكون ممثِّلةً لِلُّغَة في مدّة زمنيَّة محدّدةٍ، وفي بَيْئة لُغويَّة خاصَّة، وفي مستوىً اجتماعيٍّ معيَّن، وموقفُ الوصفيّين من السّماع يُمكن رصدُه فيما يَلي:

أ- أن تكونَ المادَّة اللُّغوية ممَثّلةً لِلُّغة في زَمن لُغوي مُعين:

اشْترطَ علمُ اللُّغة الوصفيُّ التزامنيّةَ في المادَّة اللغويَّة؛ بمعنَى أن تُمثِّل المادّةُ المَسموعَةُ اللّغةَ في زاويَّة معيَّنَة من الزَّمن؛ بحيث يتسنَّى للبَاحِث ملاحظةُ الظَّواهر اللّغويّة المدروسةِ في تلك المدّة المحددّة فقط؛ فيدرسَها في مرحلةٍ معيَّنة من مَراحلِها، بغضّ النّظر عن تاريخِها السَّابق، أوِ اللاّحق.

فاللُّغويُّ المعاصرُ -مثلاً- يَجب أنْ يَبحثَ في اللّغة العربيَّة كما تُستعمل في عصْرنا الحَاضر، فيَجمع دواوينَ شعراءِ هذا العَصر، والمقالاتِ، والصّحفِ، والمجلاّت، فيَستخلصَ منها مادّةً لغويَّة تمثِّل هذا العصرَ، دون تطرُّق إلى ما قَبله.

وكذلك الباحثُ الذي يَبحث في اللُّغة العَربية في العَصر الجاهليّ، فإنَّه يَجمع المَصادر اللُّغويةَ التي أُنتجت في ذَلك العَصر، دونَ تطرُّقٍ إلى دَواوين شعرِ العَصر الإسلاميّ.

وهذا يعني أنَّه لابدّ من الاهتمامِ بالمَنهج الوصفيّ؛ لأن اللّغةَ تتطوّر، وكلّ مرحلةٍ من مَراحل تطوّرها جديرةٌ بدرسٍ مستقلٍ، مادَامت تعتَمد في كلّ لَحظة على نِظامٍ من القيّم المعاصرةِ، أو المُتصاحبةِ في الوُجود، وأشارَ بعضُهم إلى أنّه لا يَتم معرفةُ الحَالي من اللّغة حتَّى تتم دِراسةُ اللّغة في المَاضي لمعرفة مَراحل التّطور.[39]

وهذا الشرطُ حقَّقه القدماءُ في دِراستهم اللّغةَ في عصر الفَصاحة،" وقد حدّدها المَجْمعُ اللّغويُّ القاهريُّ بآخرِ القَرن الثَّاني الهِجريّ في المُدن، وآخرِ الرّابع في البَوادِي" . [40]

ب- **أن تكونَ المادّة اللّغويةُ مسموعةً في بيْئة لُغويّة معيّنةٍ[41]:**

بناءً على النّظرية الوَصفيّة السّابقة اشْترطَ علماءُ اللّغة الوصفيونَ: أن تكونَ المادّة اللّغويَّة من بيْئة لُغويّة معيّنة، يراعِيها البَاحثُ عندَ ملاحظةِ الظَّواهر اللّغوية من تلك البيْئة؛ فيكون وصفُها، ونتيجتُها خاصّةً لتلك البيْئة دونَ غيرِها.

وتحقيقًا لهذا الضّابطِ اشْترطَ الوصفيُّون ما يَلي:

- ضرورةُ تَحديدِ موضعِ اللّغة المدروسة، فلا تُعمّم المادّة اللّغويّة، ولا تَتناول دراستُها بيئةً لغويةً تَتعدّد فيها اللُّغات واللَّهجات، وتَختَلف الخَصائص والمُواصفات بين كلّ واحدةٍ منها والأُخرى[42].
- ضرورَة اتّخاذ مساعدٍ للبحث يُمثِّل البيْئةَ التي يُريد الباحثُ دراسةَ لغَتها، ثمَّ التَّأكد من نَتائج هذه الدِّراسة؛ بعَرضها على النَّاطقين -أنفسِهم- في تلك البيْئة. فإذَا أرادَ الباحثُ أنْ يدرسَ -مثلاً- العربيّةَ في العَصر الجاهليّ، عمَد إلى متكلّم واحدٍ لهَذا العصرِ، فيَجعله مصدرَ المَسموع، ويَلتزم بلغتِه ضَمانًا للانْسجَام، وصدقِ التّمثيل، وعدمِ التَّجوّز[43]44.

ت- **أنْ تكونَ المادّة اللّغويّة مسموعةً من مستوىً اجْتماعيّ، أو أدبيّ محدّد[45]:**

وقد جاءَ هذا الشّرطُ نتيجةَ ما استقر في عِلم اللُّغة أن لكلّ مستوًى اجتماعيّ استعمَالاً لغويًّا خاصًّا به يَختلف أشدَّ اختلافٍ عن غيرِه في صيَغ المُفردات، وأنماطِ التراكيبِ النحويَّة. فوَجب التفريقُ بينَ المُستويات الاجتماعيّة للّغة؛ فلِلْفصحَى مستوىً خاصٌّ كمَا أنّ لكلّ لهجة من اللّهجات مستوَاها الخاصّ؛ فيجبُ أن يرتبطَ الوصفُ اللّغويُّ والحكمُ الناتج عنه بمستوَى خاصٍّ لا يتعدَّاه. ومن هنا كانتْ مُراعاةُ البَاحث للمستَويَات الاجْتماعيّة في المادَّة اللّغويَّة المَسمُوعة أمرًا ضروريًّا في وصف اللّغة، وتحديدِ المستوى الصوابيّ لها.

والمستوياتُ اللّغوية متعدّدةٌ، ومختلفةٌ؛ منها المستوى الأدبيُّ، ومنها المستوى غيرُ الأدبيّ، ثم المستوياتُ الأدبيّة تختلفُ فيما بينها؛ لأنّ لكلّ جنس من أجناس الأدب أسلوبَه الخاصَّ، فللنَّثر الأدبيّ أسلوبُه الخاصُّ، كما أنَّ للشِّعر أسلوبَه الخاصَّ؛ فوجبَ دراسةُ كلّ مستوىً أدبيٍّ على حِدَةٍ دونَ خلْط بيْنهما؛ لأنَّه قدْ يجوزُ في الشِّعرِ ما لاَ يَجوز في النَّثر، ومن ثَمَّ يكونُ تَعميمُ الحُكم اللُّغويّ الصَّادر عن أحدِ أسَاليب الأدَب بعيدًا عنِ المَوضوعيَّة العِلميّة والإنْصاف؛ لأنَّ الحُكمَ الواحدَ على شيئيْن مَّختلفين عبثٌ[46].

وهذَا ما قرّره الشّاطبيُّ في نَظرته لِمفهوم الضَّرُورة الشِّعرية، ولرَأيِه الذي لم نَعرف منْ سَبقه إليه في عَدم جوَاز الاحْتجاج بالشّعر وحدَه مستقلاً حتَّى يرِد معَه نَثرٌ يَقوّي الظّاهرةَ، ويُثبت أنَّها موجودَةٌ في النَّثر أيضًا، وإذَا لمْ ترِدِ الظَّاهرةُ إلاَّ في الشِّعر فقطْ فهَذا معْناه أنَّها ظاهرةٌ خاصَّةٌ بالشِّعر فقط، ولاَ يَجوز أنْ تطَّردَ على النَّثر.

وتَوافق هذه النظرية أيضا الشاطبيَّ في اعتباره لمفهومِ الضَّرورة بأنَّها ما يَقع في الشعر مطلقًا سواءٌ أوَجد الشَّاعر عنه مندوحةً أم لاَ، فهوَ بِهذا يقرُّ بأنَّ للشِّعر نسقًا خاصًّا بحُكم طبيعتِه الأدبيَّة، وأنَّ هناك ظواهرَ معيَّنةً تخصُّ الشِّعر لا يَنبغي أن تَنْسَحبَ علَى النّثر، لذلك وحسب رأيي فهذا اجتهاد طيب من أبي إسحاق الشاطبي في هذا الجانب.

ولكن ينبغِي لنا أنْ نُلاحظ أنَّه معَ وجودِ التّوافق في مَفهوم السَّماع بينَ النُّحاة وعلماءِ اللُّغة في الْعصر الحديثِ -إجمَالاً- واتِّفاقهم علَى أنَّه الطّريقُ الأوّل والأمثلُ لدِراسة اللُّغة الإنسَانية ووصفِها، واسْتنباط قواعدِها، وأنَّ الأوائلَ اسْتَخدموا مصطلحَ (السّماع) للدّلالة على هذا المفهوم، وأمَّا علمُ اللُّغة الوَصفيّ فقدِ اسْتخدم مصطلحَ (الكلام) للدّلالة على المفهوم نفسِه-، إلاَّ أنَّه ظَهرت في مُؤلّفات أنصارِ المَذهبِ الوَصفيّ عدَّةُ مآخذَ على المَنهج النَّحويّ القَديمِ والذي أسْمُوه بالمِعْياريّ من أهمِّها:

يرَى الوصفيون العرب أن تحديدَ الزَّمان والمكان كما يُحتَجُّ به أدَّى إلى بُعْدِ المَادَّة اللُّغويَّة عنِ الاسْتقراء التَّام لكلاَم العرب[47]؛ وذلك لأنَّ اللغويّين اقتَصَرُوا في الأخْذِ عنْ بعضِ القَبائلِ، تاركِين قبائلَ فصيحةً خارجةً عنِ القَبائلِ التي حدّدوها؛ فترَكوا الأخذَ عنْ قبائلَ بأسْرِها، أو من أهل مِنطقةٍ بأسْرها؛ ممّا أدّى إلى إهدَار عددٍ كبيرٍ من التَّراكيب، والصّيغ، والأساليبِ الصَّحيحةِ الفصيحةِ المُستعمَلةِ في تلك القبائلِ المَتروكَة، لأنَّ عددَ القبائلِ المُبعدَة عن منهجِهم أضعَافُ القبائلِ المعتمدة.

لكنْ يُردّ على هذا الأمرِ بأنَّ هذه المبالغةَ سبَبها هو الحيطةُ والحيلولَة دون تسرّب الدَّخيل؛ لأنَّ تسربَ الدَّخيل إلى اللّغة يفسِد العربيَّة، ويُبعدها عنْ أصَالتها، وشخصيَّتِها، وخصائصِها. فكانَ لا بدّ للنُّحاة أن يُراعُوا هذا الشَّرطَ؛ لأنَّ منهجَهم قائمٌ أولًا على اعْتمادِ الظّواهر الصّوتيَّة الشّائعة[48]، ثمّ إن قصدَهم في تقعيدِ النَّحو هو فَهمُ النَّص القرآنيّ، والمُحافظةُ عليه من التَّحريف، أوِ التَّأويل غيرِ الصَّحيح؛ ممَّا أدَّى بهم إلى تَحديد (مستوى لغويٍّ معيّنٍ) يتمثَّل في تلك البيْئة، وذلك الزَّمانِ المحدّديْن[49].

ثم على فرض صحّته فإنَّه لا يتطرَّق إلاّ إلى مُفردات اللُّغة[50]. أمّا تراكيبُها، وصيغُ أدائِها فاحْتِمالُ قُصور الاسْتقراءِ فيها بعيدٌ جدًّا؛ لأنَّ تراكيبَ اللُّغة العربيّةِ -التي هي موضوعُ الدِّراسات النَّحوية- يسيرةٌ ومحدودَةٌ؛ ويدلّ على ذلك بعضُ أقوالِهم.

وبناءً على ذلك لا يُعقل أن يكونَ هؤلاء القائِمون بجمْع اللُّغة، وَوَضْعِ قواعدِها يجهَلون -ولو قليلاً- بعضَ تراكيب اللُّغة العربيَّة المحصورةِ، مع كونِهم من العرب، وهم حجّةٌ، لا سيما إذا وضَعنا في الاعْتبار مبدأَ السَّليقة اللّغويَّة الذي يَعتمد على حدْس المُتكلِّم في معرفةِ ما يُقبل وما لا يُقبل من الاسْتعمالات اللُّغوية، ويُقصد بالحدس: قدرةُ المتكلّم على أن يُدليَ بمعلوماتٍ حولَ اللُّغة التي يَتكلم بها[51].

▣ رأيُ المَنهج الوصفيّ في عمُوم الأخذ من القبائلِ الستّ:

ويأخذ المُحْدَثون العَرب على مَنهج القُدماء أيضًا عُمومَ أخْذ النُّحاة عنِ القَبائل الستّ التي حدَّدها اللُّغويون، واستخراجَهم من جميعِها قواعدَ نحويَّةً موحّدةً، في حين تَختلفُ هذه اللّهجَاتُ فيمَا بيْنها اختلافًا واضِحًا في الألْفاظ، والإعرابِ، والخصائصِ، في قليلٍ أو كثيرٍ؛ ممّا أدّى إلى الخَلْط، والتَّناقص، والتَّضارب في الأحْكامِ النَّحويَّة، إلى دَرجةٍ لم يَجدِ النُّحاة مخرجًا إلاّ أن يَتَناوَلُوهَا أو يَصفوها بالقلَّة، أو بالشُّذوذِ أو نَحو ذَلك[52]، و كانَ إقرارُ ابنِ جنيّ أنَّ (كلّ اللُّغات على اختلافِها حجَّةٌ)[53].

▣ رأيُ البَاحِث في عُموم الأخْذ عنِ القَبائل الستّ :

ويمكنُ الردّ على هذا في تصوّري بأنّ هذه اللهجاتِ التي جمعَ بينها النُّحاة في سلَّة واحدةٍ وأخضعُوها للبَحث والتَّقعيد، لا تَختلف عنِ العربيَّة النموذجيَّة -في مجمَلها- إلاّ في بعضِ الظَّواهر الصوتيَّة[54]؛ ك "الكَشكشة"، و"الكَسكسة"، و"العَنعنة"، و"الفَحفحة"[55]، ونحوِ ذلك. ولا ينَبغي لنا أن ننسَى أنَّ القرآنَ الكريمَ نزلَ بها جميعًا كما في بعضِ القِراءاتِ، وقد كان الهدفُ الأوّل والمهمُّ في هذه الدّراساتِ كلِّها هو خِدمَةُ القرآن؛ فالقُصورُ على إحدَاها دون الأُخرَى مُفَوّتٌ للغَرض المنشود[56].

▣ رأيُ الوَصفيين العَربِ في الخَلط بين المُستويات الأدبيَّة :

ممَّا أخذَه المُحدَثون العَرب على القدماءِ أنَّهم خَلطوا بين المُستويات الأدبيَّة؛ لأنَّ النُّحاةَ جمعوا المادَّة اللغويَّةَ من مصادرَ نقلية متعدّدَة؛ وهي: القرآن الكريم، والحديثُ النبوي، وكلامُ العرب، فبالغوا في الاحْتجاج بالشِّعر الجاهليّ، وكان المفروضُ -حسب رأيِهم- الاقتصارُ على النَّثر دونَ الشِّعر؛ لأنَّ الشعرَ لغةٌ تُخالف في قواعدها لغةَ النثر؛ لاخْتلاف أسلوبِهما[57]. وهذا يعني: أنْ تكونَ قواعد النَّحو مستمدَّةً أساسًا من النَّثر، ولا بأسَ -عندَ بعضهم- أن يكون معه شيءٌ من الشّعر[58].

ويَمكن الرّد على هذا بأنَّ النحاةَ لم يَقصدوا من وراءِ دراساتِهم -هذه- وضعَ عربيَّة عامَّة لقبائلِ العَرب جميعِها، وإنَّما أرادُوا وضْعَ قواعدَ عامَّة للعربيَّة النموذجيَّة الأدبيَّة، من خلال اللَّهجَات التي تشْترك معَها في الخَصائص،

والتَّراكيب، والمَعلوم بالإجماع أنَّ القرآنَ نصٌّ أُنزل بتلك اللُّغة، وليس بلغةِ التَّخاطب الدَّارجة، ومن هنا تحتّم على من يُريد المُحافظة على القرآن أن يَدرسه بلغتِه التي نَزل بها، بعيدًا عنِ الكَلام العَاديّ[59]. وهذَا ضَروريٌّ - أيضًا- من جِهة تَقعيد قواعِدِ النَّحو الذي نشأَ من أجلِ خِدمة القرآن أولًا قبلَ كلّ شيءٍ.

وقدِ انْتهى هذا البحثُ إلى أنَّ صَنيعَ الشَّاطبيّ بوصفِه رمزًا لجمهُور النّحاة كان في بعضِه موافقًا لآراء المُحدثين، وفِي بعضِه مخالفًا، وفي هذا الجزْء الذي خَالف فيه كان الحَقُّ فيها مع الشَّاطبيّ بالنَّظر إلى الغَاية والهدفِ المتوخى من دراسة اللُّغة، وأنَّه لم يكنْ يعنِي بدراسةِ اللّغة أن يدرسَها في ذاتِها ومن أجلِ ذاتِها، بل كان غرضُه أن يدرسَها من أجلِ خدمةِ القرآن الكريم، وصيانةِ اللِّسان عنِ اللَّحنِ فيه.

إحالات البحث

[1] وما بعدها، الجرجاني: التعريفات: 105، وينظر: اللسان س م ع بتصرف .

[2] الأنباري: لمع الأدلة: 81، والسيوطي: الاقتراح 48.

[3] السيوطي: الاقتراح: 24. بتصرف

[4] سعيد الأفغاني: في أصول النحو 47. بتصرف

[5] ابن فارس: الصاحبي: 465 .

[6] العمدة: 1/ 245.

[7] البغدادي: الخزانة 16/1.

[8] بسط الشاطبي المسألة في المقاصد الشافية 108/2. بتصرف

[9] الحديث بتمامه عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لولا حداثة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة، ثم جعلتها على أس إبراهيم عليه السلام، فإن قريشا يوم بنتها استقصرت، ولجعلت لها خلفا " أخرجه البخاري برقم (1585)، وأخرجه مسلم برقم (1333).

[10] انظر ابن عقيل: شرح تسهيل ابن مالك 209/1

[11] ديوان علقمة 18

[12] نقله الشاطبي عن ابن الحاج في المقاصد 105/2

[13] الشاطبي: المقاصد الشافية: 105/2

[14] المقاصد الشافية 2 /110

[15] الأنباري: الإنصاف 356/2

[16] راجع المقاصد الشافية 4 / 52 .

[17] لسان العرب، وتاج العروس .

[18] الإسنوي: نهاية السول 361/1 - 362 .

[19] الشاطبي: المقاصد الشافية 500/4

[20] المقاصد الشافية ج 3 ص 287

[21] ابن جني: الخصائص5/2-7، وراجع شوقي ضيف: المدارس النحوية 46 .

[22] ذكره السيوطي في المزهر: 166/1

[23] السيوطي المزهر: 167/1-168، والاقتراح له33.

[24] لذلك كان البصريون يفتخرون على الكوفيين بقولهم: ((إنما أخذنا نحن اللغة عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء (الكوفيون) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز، وقد نسب ذلك القول إلى السيرافي. أخبار النحويين البصريين: 99. راجع صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة 113 .

[25] من قضاعة تسعة شعراء منهم الأعور بن براء الكلبي، انظر الكتاب 106/1، وزياد بن زيد العذري 490/1.

[26] استشهد بشعر أبي محجن الثقفي 212/1، 350، والحارث بن كلدة الثقفي 45/1، 66، وأمية بن أبي الصلت الثقفي 1/1،439/479.، ويزيد بن الحكم الثقفي، وكلهم من هوازن 388/1

[27] منهم الأخطل راجع الكتاب 329/1، 160/1، وغيرها، ومنهم الأعشى راجع الكتاب 423/1، 439، 149/2، والأغلب العجلي 148/2، وباعث بن صريم اليشكري 218/1، 481، زمنهم جابر بن حُنَي التغلبي 450/1وغيرهم كثير.

[28] سيبويه: الكتاب 33/1

[29] راجع ذلك عند الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في كتابه شواهد الشعر في كتاب سيبويه 298 وما بعدها

[30] راجع في ذلك المقاصد 458/3

[31] قد أشار بعض الباحثين إلى أن هذا الشرط جاء نتيجة تأثر أصول النحو بأصول الفقه؛ لأنه لما انتهى الاجتهاد في الفقه، وأغلق بابه بعد الأئمة الأربعة، فإن اللغويين هم بدورهم سعوا إلى حماية اللغة من كلّ فساد وتطور.

[32] ابن جني: الخصائص 5/2.

[33] السيوطي: الاقتراح 67.

[34] محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث: 113. بتصرف

[35] محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث 112، و محمد حسن عبد العزيز: مدخل إلى علم اللغة 295. بتصرف

[36] انظر محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث 113. بتصرف

[37] أيْ المنهج الوصفي.

[38] وهو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، كما صرح "دي سوسير".

[39] انظر: كمال بشر: محاضرات في علم اللغة العام بمجلة المجمع: 242/29، و محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث: 139.

[40] عباس حسن: النحو الوافي 453/4

[41] انظر: محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث 44، و محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 254

[42] أصول النحو العربي (د. محمد عيد): 64.

[43] (تمام حسان):الأصول 117، ومحمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 255، و له: أصول النحو العربي 63.

[44] وردت في هذا النقل بعض المصطلحات الخاصة باللسانيات البنوية مثل الانسجام و التمثيل ...

[45] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: 13، وله الأصول 84-86، ومحمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 254.

[46] انظر: تمام حسان: الأصول 84.

[47] تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها 15، وعباس حسن: اللغة والنحو 76-78، وسعيد الأفغاني: في أصول النحو 29و31، ومحمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 261، والسيد رزق الطويل: الخلاف بين النحويين 622، ا)، وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث: 50-51، والخثران: مراحل تطور الدرس النحوي 73. بتصرف

[48] عبد الله الخثران: مراحل التطور النحوي 174. بتصرف

[49] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث 51و ما بعدها، و عبد الله الخثران: مراحل تطور الدرس النحوي 174.يتصرف

[50] لأن كلام العرب لا يحيط به إلاّ نبي كما يقوله الشافعي. ينظر: مقدمة الرسالة، والمزهر: 52/1.بتصرف

[51] محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية 140-141. بتصرف

[52] أنيس: من أسرار اللغة 23،.. واللغة العربية معناها ومبناها: 14 بتصرف

[53] ابن جني: الخصائص 12/2. بتصرف

[54] محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية 28، والأصول (تمام حسان): 114-115. بتصرف

55 العنعنة: قلب الهمزة عينا. وهي لغة تميم وقيس وأسد ومن جاورهم. اللسان، والتلتلة: كسر تاء تفعلون، يقولون: تعلمون تشهدون، ونحوه.، الكشكشة: إلحاق شين مكسورة بعد كاف الخطاب في ضمير المؤنث خاصة وذلك عند الوقف، الكسكسة: إلحاق شين مكسورة بعد كاف الخطاب في ضمير المؤنث عند الوقف. راجع ابن فارس: الصاحبي 29، الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية 90، السيوطي: المزهر 176/1.

56 الأصول (د. تمام حسان): 115-114، وينظر: القياس في اللغة العربية (محمد الخضر حسين) 28.

57 أنيس: في اللهجات العربية 48، والأصول (د. تمام حسان): 86-84. بتصرف

58 السيد رزق الطويل: الاختلاف بين النحويين: 727. بتصرف.

59 تمام حسان: الأصول87-88. بتصرف .

مَراجِعُ البَحث

الأفغاني سعيد
في أصول النحو، دار الفكر- دمشق – ط. ثالثة (1964م)

إلياس منى
القياس في النحو، دار الفكر – دمشق – ط أولى (1405هـ – 1985م).

أمين أحمد محمد
ضحى الإسلام، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1935-1946.

الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت 577هـ
الإغراب في جدل الإعراب. تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية (1377هـ . 1957م).
الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين - المكتبة العصرية . بيروت (1407هـ . 1987م).
لمع الأدلة– تحقيق أ./ سعيد الأفغاني (1377هـ – 1957م) – مطبعة الجامعة السورية.
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن الطبعة الثالثة، 1405 هـ - 1985 م

أنيس إبراهيم
في اللهجات العربية:،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. الرابعة 1973م.
من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 6، 1978 م.

الباحسين يعقوب عبد الوهاب
الإجماع حقيقته وأركانه وشروطه، مكتبة الرشد بالمملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 2008م

البدارين أيمن عبد الحميد
نظرية التقعيد الأصولي، دار ابن حزم للطباعه والنشر والتوزيع،، 2006

بشر كمال
دراسات في علم اللغة، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت392هـ
الخصائص بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار دار الكتب المصرية بالقاهرة 1952م.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

حسان تمام
الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، دار الثقافة، الدار البيضاء 1401هـ
اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الخامسة 1427هـ-2006م
مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2 2001م.

حسن عباس
اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف. ط ثانية
النحو الوافي - دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة

حسين محمد الخضر
القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية –القاهرة (1353هـ).

الخثران عبد الله
مراحل التطور النحوي ، دار المعرفة للطبع و النشر .

أبو داوود أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)
المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1408.

الراجحي عبده
النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1997م.

الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)
المحصول في علم الأصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني - الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م.

ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: 688هـ)
البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ/1986م.

ابن رشيق أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: 463 هـ)
العمدة في محاسن الشعر،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر: دار الجيل- الطبعة: الخامسة، 1401 هـ - 1981 م.

الريسوني أحمد
نظرية المقاصد عند الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - 1412 هـ - 1992م

الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)،
الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.
الجمل: تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب- طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى (1419هـ)

السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت911هـ)
الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1407هـ= 1987م،
الاقتراح في علم أصول النحو، حققه وشرحه: د. محمود فجال، طبعة: دار القلم، دمشق، ط الأولى، 1409 – 1989
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا،
المزهر:.تحقيق فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م
همع الهوامع: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: 790هـ)
الإفادات والإنشادات، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1983.
الموافقات: المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م
المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومجموعة معه، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1428هـ.
فتاوى الإمام الشاطبي ، حققها و قدم لها محمد أبو الإجفان حقوق الطبع محفوظة للمحقق ، الطبعة الثانية 1985 .

عبد العزيز محمد حسن
سوسير رائد علم اللغة الحديث: 113. الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة
مدخل إلى علم اللغة. دار الفكر العربي 1983.